

Distr.: General
11 July 2012
Arabic
Original: English



اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

لجنة مناهضة التعذيب

البلاغ رقم ٤٤٤/٢٠١٠

قرار اعتمده لجنة مناهضة التعذيب في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في
الفترة من ٧ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢

توارجون عبد الصمتوف و ٢٨ شاكياً
آخر (مثلهم المحامية كريستين لاروك من
الجماعة المسيحية للعمل على إلغاء
التعذيب - فرنسا)

المقدم من:

الأشخاص الذين يدعون أنهم ضحايا: أصحاب الشكوى

كازاخستان

الدولة الطرف:

٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (تاريخ
تقديم الرسالة الأولى)

تاريخ تقديم الشكوى:

١ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تاريخ صدور هذا القرار:

تسليم أصحاب الشكوى إلى أوزبكستان

الموضوع:

خطر التعرض للتعذيب عند العودة إلى
البلد الأصلي

المسائل الموضوعية:

لا ينطبق

المسائل الإجرائية:

٣

مادة الاتفاقية:

المرفق

قرار لجنة مناهضة التعذيب بموجب المادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة
التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية
أو المهينة (الدورة الثامنة والأربعون)

بشأن

البلاغ رقم ٢٠١٠/٤٤٤

توارجون عبد الصمتوف و ٢٨ شاكياً
آخر (تمثلهم المحامية كريستين لاروك من
الجماعة المسيحية للعمل على إلغاء
التعذيب - فرنسا)

المقدم من:

الأشخاص الذين يدعون أنهم ضحايا: أصحاب الشكوى

كازاخستان

الدولة الطرف:

٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (تاريخ
تقديم الرسالة الأولى)

تاريخ تقديم الشكوى:

إن لجنة مناهضة التعذيب، المنشأة بموجب المادة ١٧ من اتفاقية مناهضة التعذيب
وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،

وقد اجتمعت في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وقد فرغت من النظر في البلاغ رقم ٢٠١٠/٤٤٤، الذي قدمته كريستين لاروك
باسم توارجون عبد الصمتوف و ٢٨ شاكياً آخر إلى لجنة مناهضة التعذيب بموجب المادة ٢٢
من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية
أو المهينة،

وقد أخذت في اعتبارها جميع المعلومات التي أتاحتها أصحاب الشكوى والدولة الطرف،

تعتمد ما يلي:

قرار بموجب الفقرة ٧ من المادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب

١-١ أصحاب الشكوى ٢٧ مواطناً أوزبكياً ومواطنان طاجيكياً^(١): تورجون عبد الصمتوف؛ وفيزولوهون أكبروف؛ وشوديف أكملجون؛ وسوهروب بازاروف؛ وأحمد بولتايف؛ وشهت بوتيروف؛ ومغيث الدين غولاموف؛ وشكرت هولبوييف؛ وسيد أكبر جلوهونوف؛ وأبرور كاسيموف؛ وأوليمجون خولتورايف؛ وسارفار خوراموف؛ وأويبيك كولداتشيف؛ وكوبيلجون كوربانوف؛ ومجر الدين نوريلاييف؛ وباهتيور نوريلاييف؛ وأولوغبيك أوستونوف؛ وأوتايبيك شاريوف؛ وتورسونبوي سليمانوف؛ وعبد العظيم حجة يعقوبوف؛ وأوكتام رحماتوف؛ وأليشير خوشيموف؛ وأويبيك بولاتوف؛ ومعروف يولدوتشيف؛ وإيسويبيك باردايف؛ ورافشان تورايف؛ وديلبك كاريموف؛ وسراج الدين طالبوف؛ وفايز الدين عمروف. ويدعي أصحاب الشكوى أن تسليمهم إلى أوزبكستان سيشكل انتهاكاً من كازاخستان للمادة ٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب. وتمثلهم المحامية كريستين لاروك من الجماعة المسيحية للعمل على إلغاء التعذيب - فرنسا.

٢-١ وعملاً بالفقرة ١ من المادة ١١٤ (المادة ١٠٨ سابقاً) من النظام الداخلي للجنة، طلب المقرر المعني بالشكاوى الجديدة والتدابير المؤقتة إلى الدولة الطرف في ٢٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، نيابة عن اللجنة، عدم تسليم أصحاب الشكوى إلى أوزبكستان ريثما تنظر اللجنة في شكواهم. وكرر في ٦ أيار/مايو و ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ هذا الطلب. ومع ذلك، تم تسليم أصحاب الشكوى إلى أوزبكستان في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٣-١ وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قررت اللجنة في دورتها السابعة والأربعين أن الدولة الطرف، بخرقها طلب اللجنة بموجب المادة ١١٤ من نظامها الداخلي، لم تف بالتزاماتها بالتعاون بحسن نية بموجب المادة ٢٢ من الاتفاقية، وأعلنت مقبولة البلاغ بالنظر إلى أنه يثير مسائل تتعلق بالمادة ٣ من الاتفاقية. ووافقت اللجنة على الطلب المقدم من الدولة الطرف بعقد جلسة استماع وقررت أن تدعو ممثلي الدولة الطرف ومحامية أصحاب الشكوى إلى حضور جلسة الاستماع التي ستعقد في دورتها الثامنة والأربعين، في أيار/مايو ٢٠١٢، بشأن الأسس الموضوعية للبلاغ.

٤-١ وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قررت اللجنة أن تعلن قرارها الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن المقبولة. ويتضمن القرار الحالي موجزاً فقط للوقائع المعروضة من الطرفين وملاحظات أصحاب الشكوى والدولة الطرف بشأن الأسس الموضوعية. وللإطلاع على ملاحظات الدولة الطرف وقرار اللجنة بشأن المقبولة، انظر عبد الصمتوف وآخرون ضد أوزبكستان، البلاغ رقم ٤٤٤/٢٠١٠، قرار المقبولة المعتمد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

(١) قام جميع أصحاب الشكوى بتوكيل المحامية للدفاع عنهم أثناء وجودهم في كازاخستان.

موجز الوقائع كما عرضها أصحاب الشكوى

١-٢. يمارس أصحاب الشكوى شعائر الإسلام، وقد فروا من أوزبكستان خوفاً من الاضطهاد بسبب ممارستهم لشعائرهم الدينية. ومنحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بين عام ٢٠٠٥ و آذار/مارس ٢٠١٠ مركز اللاجئين لاثني عشر من أصحاب الشكوى. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، دخل حيز النفاذ في كازاخستان قانون جديد بشأن اللاجئين يقتضي من جميع طالبي اللجوء، وكذلك من اللاجئين المشمولين بولاية المفوضية، أن يسجلوا أنفسهم لدى حكومة كازاخستان وليس لدى المفوضية كما كانوا يفعلون من قبل. وسجل أصحاب الشكوى أنفسهم كما هو مطلوب لدى شرطة الهجرة في أيار/مايو ٢٠١٠.

٢-٢. وفي الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أُلقت شرطة الهجرة في أفغانستان وآخرون بزي عادي يُعتقد أنهم من دائرة الأمن القومي القبض على أصحاب الشكوى. ولم تُقدم إليهم أي مذكرة توقيف وقت إلقاء القبض عليهم، غير أن بعض أصحاب الشكوى اطلعوا على مذكرة التوقيف بعد ذلك. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، أجرت اللجنة المركزية لتحديد مركز اللاجئين مقابلات مع أصحاب الشكوى دون الاستعانة بخدمات محام أو مترجم. وفي ١١ و ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠ رفضت اللجنة المركزية طلبات اللجوء المقدمة منهم، بغض النظر عن مركز اللاجئين الذي منحتهم المفوضية سابقاً لاثني عشر من أصحاب الشكوى. واكتفت القرارات بالإشارة إلى أن الحالات لا تلي المعايير اللازمة لمركز اللاجئين، دون تقديم أي إيضاحات أخرى.

٢-٣. وفي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلن مكتب المدعي العام في ألماتي أنه قرر، بناء على طلب السلطات الأوزبكية، ووفقاً للاتفاق الثنائي المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (اتفاقية رابطة الدول المستقلة بشأن المساعدة القانونية والتزاعات في المسائل القانونية المدنية والأسرية والجنائية (اتفاقية مينسك))، واتفاقية شنغهاي لعام ٢٠٠١، تسليم أصحاب الشكوى إلى أوزبكستان لأنهم متورطون في "منظمات غير قانونية" ومتهمون بـ "محاولة الإطاحة بالنظام الدستوري" في أوزبكستان. ولكن لم يُقدّم إليهم أمر التسليم أو أي إشعار خطي آخر.

٢-٤. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قررت المحكمة المحلية رقم ٢ في ألماتي بمقاطعة ألماتي أن تنظر في جميع الطعون المقدمة من أصحاب الشكوى في قرارات اللجنة المركزية معاً.

موجز الشكوى

٣-١. يشير أصحاب الشكوى إلى الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن أوزبكستان، التي أعربت فيها اللجنة عن قلقها إزاء الحدود والقيود المفروضة على حرية الدين والمعتقد، وإزاء استخدام القانون الجنائي لتجريم ممارسة الحرية الدينية السلمية، لا سيما

لأعضاء الجماعات الدينية غير المسجلة، والتقارير المستمرة التي تفيد باتهام وسجن هؤلاء الأفراد^(٢)، وكذلك تقرير مرصد حقوق الإنسان الذي يشير إلى أن السلطات الأوزبكية استهدفت وسجنت مسلمين وأشخاصاً من ديانات أخرى يمارسون ديانتهم خارج المؤسسات الرسمية أو ينتمون إلى منظمات دينية غير مسجلة^(٣).

٢-٣ ويشير أصحاب الشكوى أيضاً إلى أن سجل أوزبكستان بشأن التعذيب وسوء المعاملة موثق توثيقاً جيداً وأن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لاحظت في عام ٢٠١٠ مع القلق استمرار الإبلاغ عن حدوث حالات التعذيب وسوء المعاملة^(٤). وتابعت الجماعة المسيحية للعمل على إلغاء التعذيب - فرنسا، التي تتولى الدفاع عن أصحاب الشكوى، عن كتب العشرات من حالات ضحايا التعذيب ولاحظت أن التعذيب ما زال يُمارس بانتظام في أوزبكستان وأن المسلمين الذين يمارسون ديانتهم خارج الضوابط الرسمية للدولة يتعرضون كثيراً للتعذيب وسوء المعاملة في السجن.

موجز تعليقات أصحاب الشكوى على ملاحظات الدولة الطرف بشأن الأسس الموضوعية

١-٤ في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١١، قدمت الدولة الطرف ملاحظاتها بشأن الأسس الموضوعية وأبلغت اللجنة بأنها قامت فعلاً بتسليم ١٩ من أصحاب الشكوى لأوزبكستان. وأشارت الدولة الطرف إلى أنه في الفترة من ٩ حزيران/يونيه إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أُلقي القبض على ١٩ أجنبياً صدرت في حقهم مذكرة توقيف بسبب ارتكابهم جرائم خطيرة في أوزبكستان. وكان أربعة منهم من طالبي اللجوء وسبق أن منحت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين للخمسة عشر الباقين مركز اللاجئ. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بدأ تنظيم المسائل المتصلة بطالبي اللجوء واللاجئين يخضع لقانون اللاجئين الجديد ومن ثم سُحبت مراكز اللاجئ التي أصدرتها المفوضية سابقاً. واستعرضت لجنة خاصة في إطار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (وزارة الداخلية اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠) مراكز اللاجئ الخاصة بأصحاب الشكوى التسعة عشر. وشارك خبير من المفوضية في حنيف في الفحص وكان بإمكانه الوصول إلى جميع الاجتماعات والوثائق. واستعرضت اللجنة أيضاً المواد التي قدمتها أوزبكستان. ورفضت اللجنة طلبات اللجوء وسحبت مراكز اللجوء من جميع أصحاب الشكوى التسعة عشر. وفي الفترة من ١٠ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استعرضت المحكمة المحلية رقم ٢ في أمالينسك بمقاطعة ألماتي طلبات أصحاب الشكوى وأيدت قرار اللجنة الرفض لطلبات اللجوء. وفي الفترة من ٢ شباط/فبراير إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، رفضت محكمة

(٢) CCPR/CO/83/UZB، الفقرة ٢٢ و CCPR/C/UZB/CO/3، الفقرة ١٩.

(٣) تقرير مرصد حقوق الإنسان، اختلاق أعداء للدولة - الاضطهاد الديني في أوزبكستان (٢٠٠٤)، متاح على الإنترنت في العنوان التالي: <http://www.hrw.org/en/reports/2004/03/29/creating-enemies-state-0>.

(٤) CCPR/C/UZB/CO/3، الفقرة ١١.

مدينة ألماتي الاستئناف المقدم من أصحاب الشكوى. ورفضت محكمة النقض الطعون المقدمة من ثمانية وعشرين من أصحاب الشكوى^(٥) وأصبح قرار اللجنة نهائياً. ورفع أصحاب الشكوى أيضاً دعاوى بموجب المادة ٥٣١-١ من قانون الإجراءات الجنائية ضد قرار المدعي العام تسليمهم إلى أوزبكستان. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، رفضت محكمة ألمالينسك شكواهم. ورفضت محكمة مدينة ألماتي أيضاً طعنهم وأصبح قرار المدعي العام بتسليمهم نهائياً.

٢-٤ وتدعي الدولة الطرف أن ممثلاً للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين ومفوضية حقوق الإنسان في الدولة الطرف قام برصد الإجراءات القضائية. ولم تُقدم إلى اللجنة أي شكوى بشأن الإجراءات. وكانت الإجراءات شفافة ونزيهة واتبعت القواعد الدولية، بما فيها اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. وفُحصت طلبات أصحاب الشكوى للحصول على مركز اللاجئ عملاً بقانون اللاجئين وقدم أصحاب الشكوى القرار السلبي إلى جميع المحاكم، أي محاكم أول درجة والاستئناف والنقض. وكان التمثيل القانوني لأصحاب الشكوى مكفولاً أمام جميع الهيئات. واستند قرار اللجنة المعنية باللاجئين إلى كون أصحاب الشكوى سيشكلون خطراً على الدولة الطرف ويمكن أن يتسببوا في أضرار هامة للأمن في بلدان أخرى. ولم يتلق أصحاب الشكوى مركز اللاجئ عملاً بالمادة ١(واو)(ج) من اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين. وتدعي الدولة الطرف علاوة على ذلك أن أوزبكستان طرف في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، ومن ثم فإن التحقيق الجنائي بشأن أصحاب الشكوى سيُجرى وفقاً للقانون الوطني لأوزبكستان والتزاماتها الدولية.

٣-٤ وسلّم أصحاب الشكوى عملاً باتفاقية مينسك. وتعهدت السلطات الأوزبكية باحترام حقوقهم وحرّياتهم، وبألا يتعرضوا لأي تعذيب أو معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة. ولذلك، تدعي الدولة الطرف أن البلاغ المعروض على اللجنة لا يستند إلى أسس موضوعية.

موجز تعليقات أصحاب الشكوى على ملاحظات الدولة الطرف بشأن الأسس الموضوعية

١-٥ في ٥ آب/أغسطس ٢٠١١، لاحظت محامية أصحاب الشكوى، أولاً، أن الدولة الطرف تشير إلى ١٩ من أصحاب الشكوى فقط من أصل ٢٩. وكررت أيضاً رأيها القائل بأن سبل الانتصاف المتاحة لأصحاب الشكوى في سياق طلبات اللجوء التي قدموها غير

(٥) ليس واضحاً من ملاحظات الدولة الطرف ما إذا كانت تناول فقط ١٩ من أصحاب الشكوى (ليس من الواضح أيهم) أو إذا كانت تناول ٢٨ من أصحاب الشكوى، وفي هذه الحالة ليس واضحاً ما حدث لصاحب الشكوى المتبقي.

فعالة^(٦). ولاحظت أن طلبات اللجوء التي قدمها أصحاب الشكوى رُفضت، وفقاً للدولة الطرف، على أساس المادة ١٢ من قانون اللاجئين التي تنص على أنه لا يجوز منح مركز اللاجئين عند وجود أسباب جدية للاعتقاد بأن الأفراد المعنيين يشاركون أو سبقت لهم المشاركة في أنشطة منظمات دينية محظورة. وقد تعرض هذا الحكم للانتقاد على أساس أنه مخالف للقانون الدولي للاجئين^(٧).

٢-٥ وتشير الحماية إلى احتجاز أصحاب الشكوى بالحس الانفرادي بعد ترحيلهم إلى أفغانستان. وتشير أيضاً إلى تسليم أصحاب الشكوى في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بصرف النظر عن طلب اللجنة المتعلق بتدابير الحماية المؤقتة، مع العلم بأن أصحاب الشكوى سيتعرضون لخطر التعذيب عند عودتهم، واعتماداً على "ضمانات دبلوماسية غير موثوقة" قدمتها أوزبكستان. وتلاحظ الحماية أن الدولة الطرف اعترفت رسمياً بنقل ٢٨ فرداً؛ وتطلب إيضاحات بشأن مكان وجود الفرد المتبقي ووضعه القانوني.

٣-٥ وتشير الحماية إلى أن طرد أصحاب الشكوى تم على أساس اتفاقية مينسك التي لا تشير إلى الالتزام بعدم الرد الناجم عن انضمام الدولة الطرف إلى اتفاقية مناهضة التعذيب، ولا يمكن لأحكام هذه الاتفاقية أن تعفي الدولة الطرف من التزاماتها بعدم إعادة فرد ما في حالة وجود خطر التعذيب في الدولة المستقبلية.

٤-٥ وتؤكد الحماية أيضاً أن الدولة الطرف كانت على علم بوجود خطر تعرض أصحاب الشكوى للتعذيب في أوزبكستان. وتشير الحماية إلى عدة تقارير صدرت عن مؤسسات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ووطنية^(٨) بشأن استعمال التعذيب على نطاق واسع

(٦) في هذا السياق، تشير الحماية إلى الفقرة ١٩ من الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بفحص التقرير الأولي لكازاخستان في تموز/يوليه ٢٠١١ (CCPR/C/KAZ/CO/1) التي تلاحظ مع القلق أنه على الرغم من سن تشريعات جديدة بشأن اللاجئين، فإن تطبيقها لا يضمن الحقوق المحمية بموجب العهد، وأن الأفراد، وبخاصة مواطنو أوزبكستان [...]، لا يتمتعون بأي حماية بموجب مبدأ عدم الرد. وتشير الحماية أيضاً إلى تقرير قدمته عدة منظمات غير حكومية من كازاخستان في حزيران/يونيه ٢٠١١ تعبر فيه عن شواغل مماثلة وتشير صراحة إلى حالة أصحاب الشكوى في هذه القضية (التقرير المشترك الذي قدمته المنظمات غير الحكومية في كازاخستان إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/docs/ngos/Almaty_report_HRC102.pdf).

(٧) تشير الحماية إلى تقرير أعده الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩: "كازاخستان/قيرغيزستان: استغلال العمال المهاجرين، ورفض حماية طالبي اللجوء واللاجئين". وأخيراً، أوضحت الحماية أن المنظمات غير الحكومية في كازاخستان تنتقد دور المفوضية على أنه مشاركة في تحديد مركز اللاجئين في الدولة العضو (اتحاد المنظمات غير الحكومية ضد التعذيب في كازاخستان، تقرير عام ٢٠١٠، الصفحة ١١، <http://www.bureau.kz/news/download/175.pdf>) وتلاحظ أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أعربت عن شواغل مماثلة في ملاحظاتها الختامية بشأن كازاخستان في تموز/يوليه ٢٠١١.

(٨) تشير الحماية إلى الملاحظات الختامية الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب فيما يتعلق بكازاخستان، CAT/C/UZB/CO/3، والملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، CCPR/CO/83/UZB، وإلى تقرير أعده المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب (A/HRC/13/39/Add.6)، وكذلك تقارير علنية تتعلق بأوزبكستان أعدتها الجماعة المسيحية للعمل على إلغاء التعذيب - فرنسا، ومنظمة العفو الدولية، ومرصد حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية في أوزبكستان.

في أوزبكستان. ولقد أوضح أصحاب الشكوى في طلبات اللجوء المقدمة منهم التعذيب الذي تعرض له كل منهم في أوزبكستان بالتفصيل؛ وأشار عدد منهم أيضاً إلى حالات التعذيب التي عانوا منها في الماضي. وجميع أصحاب الشكوى متهمون بجرائم خطيرة في أوزبكستان، مثل الانتماء إلى حركة دينية محظورة، وهم بذلك ينتمون جميعاً إلى مجموعة معرضة باستمرار لسوء المعاملة. وبالإضافة إلى ذلك، سبق أن منحت المفوضية لنصف أصحاب الشكوى مركز اللاجئين في كازاخستان قبل دخول تشريعات اللجوء الجديدة حيز النفاذ.

٥-٥ وأخيراً، فيما يتعلق بقضية الضمانات الدبلوماسية، توضح المحامية أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في ملاحظاتها الختامية المتعلقة بكازاخستان في تموز/يوليه ٢٠١١، طلبت تحديداً إلى الدولة الطرف أن تتوخى أقصى درجات الحذر في الاعتماد على الضمانات الدبلوماسية عند النظر في إعادة المواطنين الأجانب إلى بلدان يحتمل أن يتعرضوا فيها للتعذيب أو لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي القضية قيد البحث، لا توجد في أوزبكستان آلية متابعة مناسبة لرصد حالة أصحاب الشكوى في أوزبكستان، وليس ثمة إمكانية للوصول إلى أصحاب الشكوى هناك.

موجز المعلومات الإضافية المقدمة من الدولة الطرف

١-٦ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كررت الدولة الطرف التأكيد على أن جميع الإجراءات التي اتخذت أمام لجنة المهجرة بشأن طلبات اللجوء التي قدمها أصحاب الشكوى كانت قانونية وأن قرار السلطات بعدم منح اللجوء لأصحاب الشكوى كان قانونياً ومؤيداً بالأدلة. وقد زُودت لجنة المهجرة بجميع مواد التسليم المقدمة من السلطات الأوزبكية.

٢-٦ وجميع الحالات التي رفضت فيها طلبات اللجوء المقدمة من أصحاب الشكوى فحصتها وأكدها إحدى المحاكم، بما في ذلك على مستوى الاستئناف. واتخذت جميع الإجراءات بطريقة نزيهة وشفافة. وأُتيحت لجميع أصحاب الشكوى خدمات المحامين، في جميع مراحل المحاكمة، بما في ذلك في مرحلة الاستئناف.

٣-٦ وتشدد الدولة الطرف على أن قرارات لجنة المهجرة استندت إلى معلومات موثوقة ومتحقق منها مفادها أن وجود أصحاب الشكوى في كازاخستان يشكل تهديداً للدولة الطرف ومن شأنه أيضاً أن يسبب ضرراً لا يمكن رده للأمن في دول أخرى. وتنص المادة ١(واو)(ج) من اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين على أن أحكام الاتفاقية لا تنطبق على أي شخص تتوفر أسباب جدية للاعتقاد بأنه "ارتكب أفعالاً مضادة لأهداف الأمم المتحدة ومبادئها". وعملاً بالمادة ١٢ من قانون اللاجئين في كازاخستان، لا يجوز منح مركز اللاجئ عند وجود أسباب جدية للاعتقاد بأن الأفراد المعنيين يشاركون أو سبقت لهم المشاركة في أنشطة منظمات دينية محظورة. وعلى هذا الأساس، وبعد أن نظرت المفوضية في المواد المتعلقة بالملف، قررت سحب شهادات اللاجئين التي سبق أن أصدرتها لعدد من أصحاب الشكوى.

٤-٦ وفيما يخص حالة أصحاب الشكوى في أوزبكستان، كررت الدولة الطرف أن أوزبكستان طرف في الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وأن لمحاكمات الجنائية تتم فيها وفقاً للقانون الوطني وفي ضوء الالتزامات الدولية لأوزبكستان. وقدمت أوزبكستان ضمانات فيما يتعلق باحترام الحقوق والحريات الأساسية لأصحاب الشكوى وعدم تعرضهم للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

المعلومات الإضافية المقدمة من أصحاب الشكوى بشأن الأسس الموضوعية

١-٧ في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدمت المحامية معلومات إضافية بشأن الأسباب التي دعت أصحاب الشكوى إلى التماس الحماية في كازاخستان. وأشارت المحامية إلى أنها لم تتمكن من الاتصال بأصحاب الشكوى المحتجزين في كازاخستان أو أوزبكستان بعد تسليمهم، ولذلك تستند المعلومات إلى طلبات اللجوء الخاصة بهم، والطعون والالتماسات القانونية المقدمة من محاميهم في الدعاوى القضائية المرفوعة أمام محاكم الدولة الطرف في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، وأحكام المحاكم في كازاخستان. وقد وقّع جميع أصحاب الشكوى على توكيل رسمي للمحامية في إطار هذا البلاغ.

توارجون عبد الصمتوف

٢-٧ في أيار/مايو ١٩٩٩، انضم صاحب الشكوى إلى الحركة الإسلامية لأوزبكستان في طاجيكستان. وبعد شهر واحد، هرب من المخيم وسلم نفسه للشرطة في أوزبكستان. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، تم العفو عنه، إلا أن الشرطة هددته بإعادته إلى السجن إذا لم يوافق على التجسس على عدد كبير من المسلمين بالمسجد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ألقى القبض على شقيقه في كازاخستان وأعيد قسراً إلى أوزبكستان على الرغم من طلبه اللجوء إلى هذا البلد، وفرضت بعد ذلك الرقابة على منزل الأسرة. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وصل صاحب الشكوى إلى ألماني ومنحته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تموز/يوليه ٢٠٠٧ مركز اللاجئ. وبعد رحيله، ألفت الشرطة القبض على صهره واعتدت عليه بالضرب وطلبت السلطات الأوزبكية من والدته وشقيقه البحث عنه والضغط عليه ليعود إلى أوزبكستان.

فايزولوهون أكبروف

٣-٧ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ألقى أفراد من دائرة الأمن القومي القبض على صاحب الشكوى. وتعرض أثناء الاحتجاز للضرب المرح وضغوط نفسية والتهديد باتهامه بالإرهاب. وبعد اتصال منظمة غير حكومية محلية بوزارة الداخلية، نقل إلى مركز للأشخاص المشردين ثم أطلق سراحه في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، هرب من أوزبكستان وطلب اللجوء في كازاخستان حيث منحه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مركز اللاجئ.

شوديف أكملجون

٧-٤ عمل صاحب الشكوى، وهو من رعايا طاجيكستان، في أوزبكستان من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣. وفي عام ٢٠٠٧، بينما كان يعمل في روسيا، تلقى اتصالاً هاتفياً من شقيقة يبلغه بأنه صدر أمر بالقبض عليه في أوزبكستان بسبب عضويته في منظمة دينية ومتطرفة. وقدم طلباً للهجرة إلى روسيا ولكن رفض هذا الطلب. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بعد عودته إلى طاجيكستان، أُلقي عليه القبض وهددت دوائر الأمن بتسليمه إلى أوزبكستان. وتمكن حماه من خلال معارفه وعن طريق الرشوة من إخلاء سبيله، وهرب بعد ذلك إلى كازاخستان.

سوهروب بازروف

٧-٥ كان صاحب الشكوى يؤدي الصلاة بانتظام في المسجد. واستجوبه أفراد من دائرة الأمن القومي مراراً وهددوه بإلقاء القبض عليه. وكان أفراد مسلحون يفتشون منزله بانتظام. وفي عام ٢٠٠٩ دعاه صديق له إلى حفل حيث التقى بشخص يدعى عمر. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، أُلقي القبض على صديقه بسبب علاقته مع عمر. واستجوبت الشرطة مقدم الشكوى أيضاً. وخوفاً من القبض عليه، ترك أوزبكستان ومنحته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مركز اللاجئ.

أحمد بولتايف

٧-٦ في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أُلقي القبض على صاحب الشكوى في موجة واسعة النطاق للقبض على المسلمين بعد الانفجارات التي وقعت في عام ١٩٩٩ في طشقند. وتعرض صاحب الشكوى لدى احتجازه بالشرطة للضرب بهراوات وُدس أفراد الشرطة المهيروين في ملابسه ولفقوا قضية له. وتعرض صاحب الشكوى للضرب والتعذيب مدة ٢٦ يوماً للموافقة على التوقيع على اعترافات كاذبة، ونقل بعد ذلك إلى مركز الاحتجاز السابق للمحاكمة في طشقند حيث تم تعذيبه مرة أخرى. وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، حكم عليه بالسجن لمدة ٢٠ سنة نظير الإرهاب والتحريض على العنصرية والكراهية الدينية أو العرقية ومحاوله قلب النظام الدستوري وحياسة مخدرات. وفي السجن، أكره على الجري عارياً والقيام بتمارين رياضية مرهقة، وتعرض بانتظام للضرب والاستجواب من قبل أفراد تابعين لدائرة الأمن القومي. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وبسبب حالته الصحية الحرجة، أُطلق سراحه وطلب منه أن يقدم نفسه مرة كل أسبوعين إلى الدائرة المحلية لوزارة الداخلية حيث كان يتعرض بانتظام للضرب. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أُبلغ بأنه تم القبض على عدد كبير من أفراد أسرته. واختبأ صاحب الشكوى إلى أن تمكن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ من الذهاب إلى قيرغيزستان. وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، ذهب إلى ألماني، ومنحته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في آب/أغسطس ٢٠٠٩ مركز اللاجئ.

شهرت بوتيروف

٧-٧ كان صاحب الشكوى من الذين يؤدون صلاة الجمعة بانتظام في المسجد وهددته سلطات المجتمع المحلي مراراً بإلقاء القبض عليه. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أُلقت دائرة الأمن القومي القبض على اثنين من أصدقائه الذين اعتاد على أداء صلاة الجمعة معهم. وحكم عليهما بالسجن لمدة ٩ سنوات و ٢٠ سنة. وخشي صاحب الشكوى على حياته وقرر مغادرة أوزبكستان. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وصل إلى كازاخستان، حيث منحه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مركز اللاجئ.

مغيث الدين غولاموف

٨-٧ في عام ١٩٩٩، تم القبض على ثلاثة من أصدقائه الذين اعتاد على الصلاة معهم بالمسجد وتم تفتيش منزله. وفي عام ٢٠٠١، في حملة جديدة تستهدف الأشخاص الذين يؤدون الصلاة بالمسجد، قامت الشرطة بتفتيش منزله في غيابه. واختبأ صاحب الشكوى بعد ذلك. وعندما خرج من مخبئه، استدعي بمكتب المدعي العام وسئل عن معارفه. وفي الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧ اختبأ مرة أخرى بعد محاكمة عدد كبير من أصدقائه. وفي أوائل عام ٢٠٠٧، غادر أوزبكستان ومنحه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في آذار/مارس ٢٠٠٧ مركز اللاجئ.

شكرت هولوبوييف

٩-٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أُلقي القبض على بعض أصدقاء صاحب الشكوى وأجبروا على التوقيع على وثائق تزعم أنه يدعو إلى الإطاحة بالنظام الدستوري. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أُلقي القبض عليه وأجبر على التوقيع على اعتراف. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، حكم عليه بالسجن لمدة ستة سنوات ونصف السنة لمحاولته الإطاحة بالنظام الدستوري وحيازته أسلحة وذخائر ومتفجرات بوجه مخالف للقانون. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تم العفو عنه. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، أُلقي القبض على العديد من أصدقائه. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، هرب إلى قيرغيزستان. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وصل إلى ألماني، وقدم طلباً للجوء بموجب قانون اللاجئين في كازاخستان لعام ٢٠١٠.

سيد أكبر جلوهونوف

١٠-٧ في عام ١٩٩٥، أُلقي القبض على العديد من كبار رجال الدين وأُغلق المسجد الذي اعتاد صاحب الشكوى على الصلاة فيه. ونتيجة لذلك، قرر صاحب الشكوى الذهاب إلى روسيا. وفي روسيا، استأنف دراسته الدينية وأصبح إماماً. وكان يزور أوزبكستان مرة واحدة كل سنة. وفي عام ٢٠٠١، أُبلغ بأنه تم القبض على معلمه السابق وبأن المعلم كشف نتيجة

للتعذيب عن أسماء جميع طلابه، بما في ذلك عن اسمه، وأن دائرة الأمن القومي حضرت مراراً إلى منزله لسؤال والديه عن مكانه. وعاد صاحب الشكوى فوراً إلى روسيا. وفي عام ٢٠٠٤، استدعته دائرة الأمن الاتحادي للاتحاد الروسي وأبلغته بأنه مدرج بالقائمة السوداء في أوزبكستان. ورفضت السلطات الروسية بعد ذلك تجديد تصريح عمله ونصحته بمغادرة روسيا منعاً من ترحيله إلى أوزبكستان. وانتقل إلى قيرغيزستان ثم إلى كازاخستان حيث منحه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ مركز اللاجئ.

ديليك كاريموف

٧-١١ كان صاحب الشكوى يعمل في أحد مصانع في مدينة سانت بطرسبورغ. وبدأ في دراسة الإسلام. وفي عام ٢٠٠٩، أبلغته والدته بأنه تم القبض على عمه والعديد من أصدقائه ووجهت إليهم تهمة الانتماء إلى جماعة دينية متطرفة. وأبلغته أيضاً بأن دائرة الأمن القومي حضرت إلى منزل والديه وأنها أعطتهم، تحت الضغط، عنوانه في سانت بطرسبورغ. وأبلغ صاحب الشكوى بأن السلطات في أوزبكستان تبحث عنه بسبب عضويته في منظمة دينية متطرفة. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، التمس اللجوء إلى كازاخستان. ومن ١٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، احتجزت دائرة الأمن القومي في أوزبكستان والده في محاولة للضغط عليه لكي يعود إلى أوزبكستان.

أبرور كاسيموف

٧-١٢ في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أُلقت دائرة الأمن القومي القبض على ٥٥ شخصاً من بينهم أحد أصدقاء صاحب الشكوى في كوكاند وأجبرته على الشهادة ضده في إحدى القضايا. وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٧، فر صاحب الشكوى إلى روسيا. وأثناء غيابه، تم تفتيش منزله ومصادرة أوراقه. وقامت دائرة الأمن القومي بانتظام باستجواب زوجته وأقاربه. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وصل صاحب الشكوى إلى كازاخستان، وطلب اللجوء إلى هذا البلد.

أوليمجون خولتورايف

٧-١٣ كان صاحب الشكوى يدرس القرآن باللغة العربية منذ عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٨، أُلقي القبض على أحد أصدقائه وكشف هذا الصديق عن اسمه. في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، اختبأ صاحب الشكوى. وبعد إدانة صديق آخر عاد إلى أوزبكستان من المملكة المتحدة، قرر صاحب الشكوى التماس اللجوء في كازاخستان.

أليشير خوشيموف

٧-١٤ في ٢٧ كانون الأول/يناير ١٩٩٨، أُلقي القبض على صاحب الشكوى بعد دس مخدرات في جيبه، ووجهت إليه تهمة حيازة المخدرات. في الاحتجاز السابق للمحاكمة، تم استجوابه بشأن إمام كان يعرفه، وقام بعض السجناء المزعومين الذين كانوا يشاركونه

في زنائه بتهدده لحمله على الشهادة ضد هذا الإمام في قضية تتعلق بمحاولة الإطاحة بالنظام الدستوري. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، أطلق سراحه. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، تم سؤال أحد أقاربه عن مكانه وحكم عليه بعد ذلك بالسجن لمدة ست سنوات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، هرب صاحب الشكوى إلى كازاخستان. وفي غيابه، حضرت الشرطة إلى منزله وسألت عن مكانه. وألقي القبض على ابنه البالغ ١٧ سنة من العمر وأخيه وابن أخيه، وحكم على ابنه بالسجن لمدة ١٥ سنة.

سارفار خوراموف

٧-١٥ ينتمي صاحب الشكوى إلى أسرة مسلمة ونظم بمناسبة زواجه احتفالاً دينياً. وبعد إلقاء القبض على أحد أصدقائه (نفس صديق السيد خولتورايف، انظر أعلاه)، حضر أفراد من دائرة الأمن القومي إلى منزل والديه للاستجواب. وقد منحتة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في شباط/فبراير ٢٠١٠ مركز اللاجئ في كازاخستان.

أويبيك كولداتشيف

٧-١٦ كان صاحب الشكوى يتردد بانتظام على مسجد محلي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، ألقى القبض على اثنين من أصدقائه وحكم عليهما بعد ذلك بالسجن لمدة ٩ سنوات و٢٠ سنة. وخوفاً على حياته، غادر أوزبكستان ومنحتة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ٨ نيسان/أبريل مركز اللاجئ. وعلم أنه تم القبض على شقيقه وأحد أصدقائه المقربين أثناء غيابه وأنه تم سؤالهما عن مكانه. وتم الاعتداء عليهما بالضرب المبرح.

كوبيلجون كوربانوف

٧-١٧ بدأت مضايقة صاحب الشكوى بعد التفجيرات التي وقعت في عام ١٩٩٩ في طشقند. وفي عام ٢٠٠١، أتهم بتوزيع منشورات ممنوعة دستها الشرطة في حقيقته. وفي عام ٢٠٠٤، ألقى عليه القبض بتهمة حيازة سلاح بوجه غير مشروع في حين أن الشرطة هي التي أحفت هذا السلاح في منزله. وفي عام ٢٠٠٩، احتجزته الشرطة لمدة سبعة أيام بوجه مخالف للقانون واعتدت عليه بالضرب المبرح. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، طلب اللجوء إلى كازاخستان.

بجر الدين نوريلاييف وباهتيور نوريلاييف

٧-١٨ ألقى القبض على عدد كبير من أفراد أسرة صاحبي الشكوى بسبب ممارسة شعائرهم الدينية. وتعرض شقيقهما للتعذيب لمدة خمسة أشهر وأجبر على التوقيع على اعترافات كاذبة. وتعرض أربعة من أبناء أعمامهما أيضاً للتعذيب وأجبروا على التوقيع على اعترافات تفيد بأنهم ينتمون إلى منظمات متطرفة. وخوفاً من التعرض لنفس المعاملة، هربا إلى كازاخستان حيث منحتهما مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مركز اللاجئ.

أولوغبيك أوستونوف

٧-١٩ في عام ١٩٩٩، أصبح صاحب الشكوى مسلماً ممارساً لشعائر ديانته واستضاف حلقة مناقشة بشأن الإسلام في منزله. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، بعد التفجيرات التي وقعت في طشقند، حكم على ثلاثة من الأشخاص الذين حضروا حلقة المناقشة بالسجن لمدة ١٦ و١٨ سنة. ووضع صاحب الشكوى تحت المراقبة، وتعرضت زوجته للاستجواب والتعذيب على أيدي أفراد من دائرة الأمن القومي بانتظام. وخوفاً على سلامته، ذهب إلى روسيا ثم إلى كازاخستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وأبلغ بأن شقيقه كان بالحبس الانفرادي مدة ثلاثة أشهر وأنه كان يتعرض خلال هذه المدة للتعذيب، كما أبلغ بأنه سيخلى سبيل شقيقه إذا عاد إلى أوزبكستان. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، منحته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مركز اللاجئ في كازاخستان.

إيزوبك بارداييف

٧-٢٠ في عام ٢٠٠٦، بدأ صاحب الشكوى في الالتزام بشعائر الإسلام ونظم بمناسبة زواجه في عام ٢٠٠٩ احتفالاً دينياً. ووضع بعد ذلك تحت المراقبة بوصفه من المتطرفين المحتملين. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، ألقى القبض على اثنين من أصدقائه الذين يترددون على المسجد الذي اعتاد على الذهاب إليه، وغادر صاحب الشكوى كازاخستان، ومنحته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في أيار/مايو ٢٠١٠ مركز اللاجئ في كازاخستان.

أويبيك بولاتوف

٧-٢١ في عام ٢٠٠٩، ألقى القبض على بعض أصدقاء صاحب الشكوى ممن كانوا يحضرون معه في المسجد ووضع منزل وحانوت صاحب الشكوى تحت المراقبة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، ألقى القبض على صديق حميم له ووضع هذا الصديق بالحبس الانفرادي لمدة خمسة أشهر وتم تعذيبه بشدة. ولشعوره بالقلق نتيجة لهذه الاعتقالات، ذهب إلى كازاخستان.

أوكتام رحماتوف

٧-٢٢ كان صاحب الشكوى يجتمع مع أصدقائه مرتين في الشهر لدراسة القرآن. وفي عام ٢٠٠٨، أبلغ بأن اسمه مدرج في قائمة المشتبه بهم المحتملين. وفي عام ٢٠٠٩، بعد إلقاء القبض على العديد من أصدقائه، اتصلت به دائرة الأمن القومي عدة مرات. وبعد ذهابه إلى كازاخستان في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أبلغه والداه بأن الشرطة تبحث عنه.

أوتابيك شاريوف

٧-٢٣ في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تم استجواب صاحب الشكوى والاعتداء عليه بالركل واللكمات لحمله على الاعتراف بأنه ينتمي إلى جماعة دينية متطرفة، ولكنه رفض الاعتراف. وبعد ذلك، تم على مدى عشرين يوماً تعذيبه بشدة وطلب منه التوقيع على اعتراف، واستجاب في نهاية الأمر لهذا الطلب. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حكم عليه بالسجن لمدة تسع سنوات. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بعد تعرضه للتعذيب بشكل منتظم في السجن، أطلق سراحه في عفو عام. وفي عام ٢٠٠٧، ذهب إلى سانت بطرسبرغ للعمل ثم عاد إلى أوزبكستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، أُلقي القبض على عدد كبير من زملائه بعد عودتهم إلى أوزبكستان. وفي ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وصل إلى كازاخستان.

تورسونبوي سليمانوف

٧-٢٤ صاحب الشكوى مسلم ومن رعايا طاجيكستان. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، في اليوم الذي وقعت فيه التفجيرات في طشقند، أُلقي القبض على أصهاره الثلاثة. وبعد ذلك بأربعة أيام، حضر ١٢ من أفراد الشرطة إلى منزله. وتمكنت زوجته من تحذيره ففر إلى طاجيكستان. وبعد بضعة أيام، أُلقت السلطات في طاجيكستان القبض عليه واهتمته بالاشتراك في التفجيرات التي وقعت في آذار/مارس في طشقند وبتهريب أسلحة نارية. وتعرض للتعذيب لمدة ثلاثة أيام ثم أُخلي سبيله بعد دفع رشوة كبيرة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بدأت محاكمة ٣٣ متهماً من بينهم صاحب الشكوى. ووصف بأنه زعيم المنظمة المتطرفة التي نفذت التفجيرات في طشقند وأصدرت السلطات الأوزبكية أمراً دولياً بالقبض عليه. وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، وصل صاحب الشكوى إلى كازاخستان بعد أن عاش في الخفاء في طاجيكستان وقيرغيزستان.

سراج الدين طالبيوف

٧-٢٥ كان صاحب الشكوى يؤدي الصلاة بانتظام في المسجد. وفي عام ٢٠٠٧، ذهب إلى روسيا للعمل، وأبلغ أثناء إحدى زيارته لأوزبكستان بأن منزله تحت المراقبة وبأنه تم القبض على العديد من أصدقائه. وفي عام ٢٠١٠، قالت له عائلته إنه لا ينبغي أن يعود إلى أوزبكستان لأنه سيتم القبض عليه. وذهب لذلك إلى كازاخستان وطلب اللجوء.

عبد العظيم حجة يعقوبوف

٧-٢٦ وضعت دائرة الأمن القومي أحد زملاء صاحب الشكوى تحت المراقبة ووجد مقتولاً بعد ذلك. وفي عام ٢٠٠٩، تم استدعاء صاحب الشكوى وجميع الرجال في أسرته بدائرة الأمن القومي. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وصل صاحب الشكوى إلى كازاخستان.

وأبلغ بأنه حكم على شقيقته وابن أخيه بالسجن لمدة ١٧ سنة و ٩ سنوات على التوالي وبأنه متهم بالانتماء إلى جماعة دينية متطرفة يُدعى أن حماه هو الذي قام بتأسيسها، وقتلت الشرطة حماه بعد ذلك.

معروف يولدوتشيف

٢٧-٢٠٠٩ في عام ٢٠٠٩، بدأ صاحب الشكوى الحضور إلى المسجد. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، ألقى القبض على أحد أصدقائه وأبلغه صديق آخر بأنه معرض للقبض والتعذيب. وفر من أوزبكستان ووصل إلى كازاخستان يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٢٨-٧ وتفيد المحامية بأنها ليس لديها معلومات بشأن رافشان توراييف وفايز الدين عمروف لأنها لم تتمكن من الاتصال بهما لوجودهما بالاحتجاز منذ تسليمهما.

ملاحظات الدولة الطرف بشأن الأسس الموضوعية

١-٨ في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، قدمت الدولة الطرف ملاحظات إضافية بشأن تسليم أصحاب الشكوى الـ ٢٩. وأفادت بأنه تم في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ تسليم أصحاب الشكوى إلى أوزبكستان حيث كانوا مطلوبين لاتهامهم بالإرهاب، وإنشاء منظمات دينية ومتطرفة وانفصالية وأصولية وغيرها من المنظمات المحظورة والعضوية فيها، والقتل، والعضوية في منظمات إجرامية، وجرائم أخرى. واتخذ قرار تسليمهم وفقاً لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأيضاً مع مراعاة خطورة التهم الموجهة إليهم لمنعهم من الفرار وضمان الأمن العام في إقليم الدولة الطرف.

٢-٨ وتحويل الدولة الطرف إلى رسائلها السابقة فيما يتعلق بمشروعية قرار التسليم وادعاءات أصحاب الشكوى بشأن قيام سلطات الدولة الطرف بسوء معاملتهم وتعذيبهم. وتكرر الدولة الطرف أنها حصلت على ضمانات خطية من مكتب المدعي العام في أوزبكستان بأن حقوق وحرريات أصحاب الشكوى ستكون مكفولة بعد التسليم وبأنهم لن يتعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة. وأكدت سلطات أوزبكستان أيضاً أنها ستوفر للمنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية، وعدد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان إمكانية الاتصال بأصحاب الشكوى بدون قيود من أجل رصد مرافق الاحتجاز وإجراء مقابلات معهم.

٣-٨ وأوضحت الدولة الطرف أنها لم يكن لديها بعد القرارات التي اتخذتها السلطات بشأن الطلبات المقدمة من أصحاب الشكوى بشأن التسليم وبعدها أصبحت القرارات الصادرة في الطلبات المقدمة منهم لحصولهم على مركز اللاجئ نهائية أي سند قانوني لمواصلة احتجازهم، ولم يكن بمقدورها أيضاً أن تطلق سراحهم لأنهم كانوا يشكلون تهديداً للمصلحة العامة والأمن العام في كازاخستان.

٨-٤ وتذكر الدولة الطرف بأن أوزبكستان طرف في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب. ولذلك، روعيت في جميع الإجراءات الجنائية التي اتخذت مع أصحاب الشكوى الأحكام المنصوص عليها في التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية لأوزبكستان. وعملاً باتفاقية مينسك، تلقت الدولة الطرف معلومات عن التحقيقات الجنائية التي أجريت مع أصحاب الشكوى الـ ٢٦ الذين صدرت ضدهم أحكام على الجرائم المشار إليها في طلب التسليم فقط. ولم يحكم على أي منهم بالإعدام أو بالسجن مدى الحياة.

٨-٥ وتلاحظ الدولة الطرف أن السيد رحمتوف حكم عليه بالعمل الإصلاحي لمدة ثلاث سنوات، وأنه صدرت أحكام مماثلة، وهي أحكام غير احتجازية، على السيد بولاتوف والسيد يولدوتشيف. وتلاحظ الدولة الطرف أيضاً أن القضية الجنائية التي رفعت على السيد جلوهونوف حفظت عملاً بقانون العفو، وأن السيد عبد الصمتوف حكم عليه بالسجن لمدة ١٢ سنة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ نظير محاولته الإطاحة بالنظام الدستوري. وأوضحت أن أوزبكستان ستحيطها علماً بنتائج جميع الإجراءات الجنائية التي اتخذت ضد أصحاب الشكوى. وأشارت أخيراً إلى أنه عقد اجتماع بين المسؤولين بسفارتها والسلطات الأوزبكستانية بشأن أوضاع الاحتجاز المتعلقة بأصحاب الشكوى وادعاءاتهم المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة وأفادت بأنها ستقدم المزيد من الإيضاحات في هذا الشأن.

جلسة الاستماع إلى الطرفين

٩-١ في ٨ أيار/مايو ٢٠١٢، بناء على طلب الدولة الطرف، عقدت اللجنة جلسة استماع لكلا الطرفين. وأوضحت الدولة الطرف أن قرار تسليم أصحاب الشكوى صدر لعدة أسباب: أولاً، أن المدة القصوى لاحتجاز الأشخاص المطلوب تسليمهم وفقاً للمادة ٥٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية هي سنة واحدة وأن أصحاب الشكوى استوفوا هذه المدة؛ وثانياً، أنه لم يكن هناك أساس قانوني لإحلاء سبيلهم أو لمنحهم مركز اللاجئ في كازاخستان، وكان لا يمكن نقلهم إلى بلد ثالث؛ وثالثاً، أن أصحاب الشكوى كانوا مشاركين، وفقاً للمعلومات الواردة من الشركاء في الخارج، في إنشاء شبكة من المنظمات الإرهابية الدولية، من بينها منظماتان محظورتان في الدولة الطرف ومدرجتان في قائمة اللجنة التابعة لمجلس الأمن والمعنية بمكافحة الإرهاب.

٩-٢ ولاحظت الدولة الطرف أيضاً أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ألغت مركز اللاجئين الذي منحه لأصحاب الشكوى بعد قيام خبراءها بدراسة ملفاتهم لمدة شهرين. ولا يمكن للدولة الطرف أن تسمح باستمرار تسلل التطرف الديني من البلدان الواقعة في وسط آسيا إلى غيرها من البلدان واتخذت قراراً واعياً بعدم الامتثال لطلب اللجنة المتعلق باتخاذ تدابير مؤقتة من أجل حماية مواطنيها وحماية مواطني البلدان الأخرى.

٣-٩ وفيما يتعلق بالإجراءات الجنائية المتعلقة بأصحاب الشكوى في أوزبكستان وحالتهم الصحية، أوضحت الدولة الطرف، وفقاً للمعلومات الواردة من المدعي العام في أوزبكستان بتاريخ ٥ أيار/مايو ٢٠١٢، أن ٢٥ من أصحاب الشكوى قد أدينوا في التهم الموجهة إليهم وصدرت ضدهم أحكام؛ وأن ثلاثة منهم حكم عليهم بالعمل الإصلاحي لمدة ثلاث سنوات وأخلي سبيلهم بعد جلسة المحاكمة. واستفاد أحدهم من العفو العام. وتلاحظ الدولة الطرف أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن أصحاب الشكوى سيتعرضون للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أوزبكستان. ووفقاً للسلطات في أوزبكستان، تعتبر أوضاع الاحتجاز المتعلقة بأصحاب الشكوى ملائمة ولا يتعرضون للتعذيب. وتلاحظ الدولة الطرف أن ما يقرب من ١٠.٠٠٠ لاجئ غير شرعي يدخلون أراضيها كل عام من أوزبكستان، وأن ٥.٠٠٠ منهم يعادون إليها. وتتعاون الدولة الطرف مع أوزبكستان وتسلم في المتوسط ٤٠ فرداً في السنة لأسباب جنائية. وقامت مفوضية الأمم المتحدة السامية منذ عام ٢٠٠٧ بتوطين ٢١٥ أوزبكي في بلدان ثالثة.

٤-٩ ورداً على أسئلة أعضاء اللجنة، لاحظت الدولة الطرف أنه لا يجوز بموجب المادة ١٨ من قانون اللاجئين والمادة ٥٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية ترحيل أحد إلى بلد ثالث إذا كانت حياته أو حريته مهددة في هذا البلد للخطر أو كان معرضاً فيه للتعذيب. وفيما يتعلق بالمحاكمة العادلة، كررت الدولة الطرف ملاحظاتها الخطية وأفادت بأن محاضر الجلسات تدل على مشاركة المحامين والمرجمين الشفويين في الإجراءات، ولم يقدم أحد من أصحاب الشكوى أو محاميهم أو ممثلي المفوضية أو مكتب حقوق الإنسان في الدولة الطرف أية شكاوى في هذا الشأن. وفيما يتعلق بالإجراءات في أوزبكستان، لاحظت الدولة الطرف أنه تم الدفاع عن جميع أصحاب الشكوى بواسطة محامين من اختيارهم وأنه لم تقدم ادعاءات للتعذيب.

٥-٩ وفيما يتعلق بالحالة في أوزبكستان والمخاطر التي يتعرض لها أصحاب الشكوى، لاحظت الدولة الطرف أن السلطات الكازاخستانية تعمل مع نظيراتها الأوزبكية للحصول على ضمانات بعدم تعرض أي من أصحاب الشكوى للتعذيب والسماح للمنظمات الدولية بزيارتهم. في حالة عدم احترام هذه الضمانات، تحتفظ الدولة الطرف بحقها في إعادة النظر في تعاونها مع أوزبكستان. وقالت أيضاً إنها على علم بتقارير المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والتقارير المقدمة من المقررين الخاصين للأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة بشأن أوزبكستان. وقالت إن هناك تقارير أخرى تشير إلى تحسن الأوضاع المتعلقة بحقوق الإنسان في أوزبكستان. وقالت أيضاً إنه حكم على السيد يعقوبوف بالسجن لمدة ١٨ سنة والسيد بولتايف بالسجن لمدة ١٢ سنة، وليس لمدة ٣٠ سنة كما ذكرت وسائل الإعلام.

٦-٩ وفيما يتعلق بالإشارة إلى أسماء أصحاب الشكوى في قائمة اللجنة التابعة لمجلس الأمن والمعنية بمكافحة الإرهاب، لاحظت الدولة الطرف أن المنظمين اللتين أشارت إليهما مدرجتين بالقائمة. وتضم إحدى هاتين المنظميتين نحو ٥٠٠٠ عضو ولا ترد أسماء جميع الأعضاء في القائمة.

٧-٩ وأوضحت الدولة الطرف أيضاً أنها تراقب بانتظام حالة أصحاب الشكوى المشتكين وأنها أبلغت بأنهم لا يتعرضون للتعذيب عند عودتهم إلى أوزبكستان.

٨-٩ وأكدت الدولة الطرف أن لديها قانوناً لمكافحة الإرهاب ولكنها قررت تسليم أصحاب الشكوى في ضوء التهديد الذي يمثلونه للأمن القومي والأمن في المنطقة أو في بلدان أخرى.

٩-٩ وفيما يتعلق بأماكن أصحاب الشكوى، أفادت الدولة الطرف بأن أربعة منهم أجلي سبيلهم والباقيين في السجن أو في الاحتجاز السابق للمحاكمة.

١٠-١٠ وقالت محامية أصحاب الشكوى إن الدولة الطرف لم توضح أسباب عدم امتثالها لتدابير الحماية المؤقتة وإن ذلك يشكل انتهاكاً للمادة ٢ من العهد^(٩)، وينتقل بالتالي عبء الإثبات إلى الدولة الطرف، وينبغي لها أن تقدم مبررات لتسليم أصحاب الشكوى.

١٠-٢ وتلاحظ المحامية أنه كانت لدى الدولة الطرف قبل تسليم أصحاب الشكوى معلومات وفيرة عن احتمال تعرضهم في حالة عودتهم للتعذيب. وقدمت عدة منظمات غير حكومية دولية مثل منظمة رصد حقوق الإنسان^(١٠)، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية بشأن أوزبكستان في عام ٢٠١٠، وأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الصادرة ضد روسيا^(١١) معلومات موثقة توثيقاً جيداً لسجل أوزبكستان الحافل في التعذيب. ومن المعروف تماماً أن هناك استخداماً منهجياً ومنتظماً للتعذيب ضد المحتجزين في أوزبكستان وأن الأفراد المحتجزين لأسباب دينية أو بسبب الإرهاب يواجهون مخاطر أعلى للتعذيب. وتكرر المحامية أن أصحاب الشكوى جميعهم من المسلمين المعتزمين وأنهم وجهت إليهم اتهامات بموجب المادة ٢٤٤ من القانون الجنائي الأوزبكي ("نشر وتخزين وتوزيع مواد تحتوي على أفكار دينية متطرفة" و"الاشتراك في منظمة دينية متطرفة أو انفصالية أو أصولية أو غير ذلك من المنظمات المحظورة") والمادة ١٥٩ من هذا القانون ("محاولة الإطاحة بالنظام الدستوري"). وكانت الحملات الحكومية تستهدف أصحاب الشكوى مثل الآلاف من الأشخاص المتدينين الآخرين الذين يمارسون شعائر أديانهم سلمياً خارج نطاق الرقابة الصارمة للدولة بوصفهم من "المتطرفين الدينيين" و"أعضاء في منظمات دينية محظورة". وكان العديد من أصحاب الشكوى قيد الاحتجاز والتعذيب قبل الفرار من بلدهم.

(٩) انظر البلاغ رقم ٢٤٩/٢٠٠٤، دار ضد الترويج، القرار المعتمد في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، الفقرة ١٦-٤.

(١٠) Human Rights Watch, "Nowhere to turn: torture and ill-treatment in Uzbekistan", 2007.

(١١) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، إسماعيلوف وآخرون ضد روسيا، الطلب رقم ٣٠٣٥٢/٠٣، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ وسلطانوف ضد روسيا، الطلب رقم ١٥٣٠٣/٠٩، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

١٠-٣ وتلاحظ المحامية أن أصحاب الشكوى قدموا في الطعون التي رفعوها أمام محاكم الدولة الطرف معلومات تفصيلية عن حالتهم وأكدوا أنهم سيتعرضون شخصياً في حالة عودتهم للتعذيب، وأشاروا باستمرار إلى اتفاقية مناهضة التعذيب، والسوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وتقارير المنظمات غير الحكومية بشأن التعذيب في أوزبكستان، ولم تقم محاكم الدولة الطرف مع ذلك بتقييم مخاطر التعذيب التي سيتعرض لها كل منهم. وعلاوة على ذلك، قدمت منظمات غير حكومية دولية كثيرة مثل الجماعة المسيحية للعمل على إلغاء التعذيب - فرنسا، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ العديد من الرسائل والنداءات إلى السلطات الكازاخستانية لعدم تسليمهم منعاً لتعرضهم لخطر التعذيب. وتؤكد المحامية أن الدولة الطرف كانت على علم بالمخاطر التي تواجه أصحاب الشكوى.

١٠-٤ وتلاحظ المحامية أن مبدأ عدم الرد من المبادئ التي لا يجوز التنازل عنها وأنه من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تسود في جميع الاتفاقيات الثنائية لتسليم المجرمين. وتلاحظ المحامية أيضاً أنه لا علاقة بين سحب مركز اللاجئ وتقييم خطر التعذيب. فالإرهابيون أيضاً لهم الحق في عدم التعرض للتعذيب.

١٠-٥ وفيما يتعلق بالضمانات الدبلوماسية المزعومة المقدمة من أوزبكستان، ترى المحامية أنها لا يمكن الاعتماد عليها وتلاحظ أنه لا توجد أي آلية مستقلة وفعالة للرصد اللاحق للتسليم في أوزبكستان^(١٢). وتلاحظ المحامية أيضاً أن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يريان على حد سواء أن الضمانات الدبلوماسية المقدمة من حكومة أوزبكستان لا تعفي الدولة من التزامها بعدم إعادة الأفراد إلى بلد يتعرضون فيه لخطر التعذيب. وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في ملاحظاتها الختامية المتعلقة بكازاخستان بأن تمارس الدولة الطرف "أقصى درجة من الحذر عند الاعتماد على الضمانات الدبلوماسية". وتلاحظ أيضاً أن كازاخستان لم تقدم نسخة من هذه الضمانات إلى اللجنة. وفيما يتعلق بآليات الرصد المزعومة، تلاحظ المحامية أن ولاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقواعد السرية المتعلقة بما تمنعها من تقديم أي تقرير عن الأوضاع في أوزبكستان. ونفت منظمة الصحة العالمية أيضاً عندما اتصلت بها المحامية تلقيها أية تعليمات من السلطات الأوزبكية لرصد حالة أصحاب الشكوى وأفادت بأنها ليس لديها الحق في الوصول إلى السجون. ولا تملك "منظمات دولية أخرى معنية بحقوق الإنسان" الحق في الوصول إلى أي مكان من أماكن الاحتجاز في أوزبكستان^(١٣).

(١٢) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، *إرغاشيف ضد روسيا*، الطلب رقم ١٢١٠٦/٠٩، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الفقرة ١١٤.

(١٣) كانت منظمة رصد حقوق الإنسان المنظمة غير الحكومية الدولية الأخيرة العاملة في أوزبكستان، وألغت الحكومة مكتبها في حزيران/يونيه ٢٠١١.

١٠-٦ وحاولت الحماية الاطلاع على حالة أصحاب الشكوى ولكن لم يتمكن أحد من زيارتهم أو من تقديم معلومات عن أماكن وجودهم ومعاملتهم. ووفقاً للمقالات الصحفية، حكم على خمسة من أصحاب الشكوى في الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١^(١٤) بالسجن مدداً طويلة. فعلى سبيل المثال، حكم على أحمد بولتاييف بالسجن لمدة ١٣ سنة. وحوكم آخرون، ولكن لا تعرف النتائج لعدم وجود تغطية إعلامية أو مراقبة مستقلة للمحاكمات. وقالت الحماية إنها تعتقد أنه لم تتح لأصحاب الشكوى الفرصة للاستعانة بمحاميين مستقلين وأن حقهم في محاكمة عادلة قد انتهك.

١٠-٧ وترى الحماية أيضاً أن الدولة الطرف لم تتخذ تدابير فعالة لمنع أعمال التعذيب في القضية قيد البحث، مما يشكل انتهاكاً للمادة ٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب. كما أنها لم توفر لأصحاب الشكوى سبيل انتصاف فعال لمنع تسليمهم، مما يشكل انتهاكاً للمادة ٢٢ من الاتفاقية^(١٥).

١٠-٨ وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، تلاحظ الحماية أن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تكون متسقة مع قانون حقوق الإنسان^(١٦) وأن التزام الدولة الطرف بعدم ترحيل الأفراد الذين يتعرضون للتعذيب التزم مطلق. وإذا كان أصحاب الشكوى يشكلون خطراً على أمن الدولة الطرف، كان من الواجب على السلطات أن توجه إليهم الاتهام بارتكاب جرائم معينة وأن تحاكمهم أمام محاكمها على ارتكاب هذه الجرائم.

١٠-٩ وفيما يتعلق بسبيل الانتصاف، تشير الحماية إلى المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر للضحايا^(١٧) وتطلب إلى اللجنة أن تأمر الدولة الطرف بأن تكفل العودة لأصحاب الشكوى^(١٨) مع دفع تعويض لهم وإعادة تأهيلهم وفقاً للمادة ١٤ من العهد. وينبغي أن تعيد الدولة الطرف النظر أيضاً في نظامها للضمانات الدبلوماسية ونظامها القضائي من أجل تجنب ارتكاب انتهاكات مماثلة في المستقبل^(١٩).

(١٤) Ozodlik, 18 August 2011, Ўзбекистонга экстрадиция қилинган қочқинлар устидан ҳукм ўқилди (in Uzbek) ; <http://www.ozodlik.org/content/article/24301128.html>; Radio Free Europe, 23 August 2011, Uzbeks Extradited From Kazakhstan Stand Trial For Extremism (in English) http://www.rferl.org/content/extradited_uzbeks_tried_for_extremism/24305622.html; Radio Ozodlik, 30 September 2011, Ўзбекистонга қайтарилган уч қочқинга ҳукм ўқилди (in Uzbek), <http://www.ozodlik.org/content/article/24344491.html>.

(١٥) انظر البلاغ رقم ٣١٩/٢٠٠٧، سينغ ضد كندا، القرار المعتمد في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١١، الفقرة ٨.

(١٦) تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحقوق الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب: عشرة مجالات للممارسات الفضلى في مكافحة الإرهاب (A/HRC/16/51)، المبدأ ١.

(١٧) قرار الجمعية العامة ٦٠/١٤٧.

(١٨) انظر البلاغ رقم ٢٤٩/٢٠٠٤، دار ضد النرويج، القرار المعتمد في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(١٩) انظر البلاغ رقم ٣٢٧/٢٠٠٧، بويلي ضد كندا، القرار المعتمد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الفقرة ١٥.

المعلومات الإضافية المقدمة من الدولة الطرف

١١-١ في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، بناء على طلب اللجنة في جلسة الاستماع، قدمت الدولة الطرف نسخاً من الضمانات المقدمة من السلطات الأوزبكية، فضلاً عن بعض الأحكام الصادرة من المحاكم المحلية^(٢٠). ويتبين من هذه الوثائق أن الدولة الطرف طلبت في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ضمانات بعدم استناد الادعاءات الموجهة إلى أصحاب الشكوى البالغ عددهم ٢٩ شخصاً إلى أسباب سياسية، وعدم تعرضهم لأي تمييز أو تعذيب أو معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، مع حقها في القيام في أي وقت أثناء الإجراءات الجنائية بزيارة أصحاب الشكوى للتحقق، عند الاقتضاء، من كفالة الحقوق المستحقة لهم. وفي ٧ و ١١ و ١٢ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قدم المدعي العام في أوزبكستان ضمانات لكل واحد من أصحاب الشكوى. وتؤكد هذه الضمانات أن أوزبكستان طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب، وأن العدالة تأخذ مجراها، وفقاً للمادتين ١٦ و ١٧ من القانون الجنائي، من خلال مبدأ تكافؤ الفرص، دون تمييز، ودون أن يتعرض أحد للتعذيب أو معاملة لا إنسانية أو مهينة. وجميع الأعمال أو القرارات التي تتعارض مع كرامة الإنسان وتسبب تهديداً للصحة أو آلاماً جسدية أو عقلية محظورة. وأذن المدعي العام لسلطات كازاخستان بزيارة أصحاب الشكوى المحتجزين والحصول على معلومات بشأن الإجراءات الجنائية الخاصة بهم. وأكدت السلطات الأوزبكية أيضاً أن الإجراءات الجنائية الخاصة بأصحاب الشكوى تتفق مع أحكام قانون الإجراءات الجنائية الأوزبكي والتزامات أوزبكستان الدولية.

١١-٢ وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٢، أبلغ المدعي العام في أوزبكستان الدولة الطرف بأنه صدرت أحكام ضد ٢٥ من الأفراد الـ ٢٩ الذين تم تسليمهم. وحكم على السيد رحماتوف والسيد يولدوتشيف والسيد بولاتوف بالعمل الإصلاحي غير الاحتجازي لمدة ثلاث سنوات^(٢١). وقدمت السلطات الأوزبكية المساعدة القانونية لجميع أصحاب الشكوى، وقام بعضهم بتوكيل محام. ورفض أحد أصحاب الشكوى المساعدة القانونية ودافع عن نفسه بنفسه^(٢٢). ولم تقدم شكاوى بشأن التعذيب أو سوء المعاملة. وكانت الإجراءات الجنائية علنية. وتفيد السلطات الأوزبكية أيضاً بأنها تبحث حالياً إمكانية قيام سلطات كازاخستان بزيارة أصحاب الشكوى المحتجزين. وتفيد السلطات الأوزبكية أيضاً بأنها أنشأت آلية لتنفيذ توصيات هيئات معاهدات الأمم المتحدة.

(٢٠) قدمت الدولة الطرف الأحكام الصادرة من محاكم أول درجة بشأن ١١ من أصحاب البلاغ.

(٢١) لم تقدم الدولة الطرف معلومات بشأن العقوبات التي تم توقيعها على أصحاب الشكوى الـ ٢٣ الباقين.

(٢٢) لم يذكر اسمه.

التعليقات الإضافية المقدمة من الحماية

١٢-١ في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، قدمت الحماية تعليقات إضافية، وأشارت إلى أن البلاغ قدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأن جميع الوثائق التي قدمتها الدولة الطرف في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ كانت في حوزتها في ذلك الوقت، ولم توضح لماذا قدمت الوثائق في هذه المرحلة المتأخرة فقط من الإجراءات.

١٢-٢ وفيما يتعلق بأحكام المحاكم، تلاحظ الحماية أنها تدل على أن أصحاب الشكوى أثاروا مسألة عدم الرد واحتمال سوء معاملتهم عند عودتهم إلى أوزبكستان، بيد أن حججهم رفضت على الفور وبدون فحص. وتلاحظ الحماية أيضاً أن المحكمة لم ترفض الأدلة المقدمة من أصحاب الشكوى بشأن عدم توفير محاكمة عادلة لهم ولم تعالج الدولة الطرف هذه الادعاءات.

١٢-٣ وتفيد الحماية أيضاً بأن الضمانات الدبلوماسية قدمت في وقت متأخر، وأنها غامضة وغير محددة ولا تتضمن آلية فعالة للمتابعة. وقد أعطيت الضمانات استجابة لطلب المدعي العام الذي يؤكد أن السلطات لا تشك في أن أوزبكستان ستمثل لالتزاماتها الدولية. وعلاوة على ذلك، أدرج نص الضمانات المطلوبة في رسالة المدعي العام في كازاخستان ولذلك فإنها إجراء شكلي فحسب، ولا يؤثر بأي حال من الأحوال على قرار الدولة الطرف بتسليم أصحاب الشكوى.

١٢-٤ وتفيد الحماية أيضاً بأن سلطات الدولة الطرف حصلت على الحق في زيارة معظم أصحاب الشكوى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بيد أنها أبلغت اللجنة في رسالتها اللاحقة المؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ فقط بأنها تنظر في إمكانية زيارة أصحاب الشكوى. ولم تقدم الدولة الطرف أي تفسير لعدم زيارتهم قبل ذلك. وتشير الحماية إلى السوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان^(٢٣) وتلاحظ أن الحالة الوحيدة التي اعتبرت فيها الضمانات الدبلوماسية كافية فيما يتعلق بالتعذيب كانت عندما عهد إلى إحدى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان المستقلة بمراقبة مكان الاحتجاز.

المسائل والإجراءات المعروضة على اللجنة

النظر في الأسس الموضوعية

١٣-١ نظرت اللجنة في الشكوى في ضوء جميع المعلومات التي أتاحتها لها الأطراف وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٢٢ من الاتفاقية.

(٢٣) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، عثمان ضد المملكة المتحدة، الحكم الصادر في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

١٣-٢ ويجب على اللجنة أن تقرر ما إذا كان تسليم أصحاب الشكوى قسراً إلى أوزبكستان ينتهك التزامات الدولة الطرف بموجب الفقرة ١ من المادة ٣ من الاتفاقية، التي تقضي بعدم طرد أو إعادة (رد) أي شخص إلى دولة أخرى إذا توافرت أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيواجه فيها خطر التعرض للتعذيب. وتشدد اللجنة على أنها يجب أن تتخذ قراراً بشأن المسألة في ضوء المعلومات التي كانت متوافرة للدولة الطرف، أو كان ينبغي أن تكون متوافرة لديها، في وقت التسليم. وتشير اللجنة إلى أن الأحداث اللاحقة تفيد فقط في تقييم المعلومات التي كانت متوافرة بالفعل للدولة الطرف، أو كان ينبغي أن تكون متوافرة لديها، في وقت التسليم.

١٣-٣ ولدى تقييم ما إذا كان تسليم أصحاب الشكوى إلى أوزبكستان ينتهك التزامات الدولة الطرف بموجب المادة ٣ من الاتفاقية، يجب على اللجنة أن تراعي جميع الاعتبارات ذات الصلة، بما في ذلك وجود نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة أو الصارخة أو الجماعية لحقوق الإنسان. وتشير اللجنة مجدداً إلى أن وجود نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة أو الصارخة أو الجماعية لحقوق الإنسان في البلد لا يعتبر في حد ذاته سبباً كافياً لتأكيد أن شخصاً معيناً سيتعرض لخطر التعذيب لدى عودته إلى ذلك البلد، وإنما يجب أن تتوافر أسباب أخرى تثبت أن الفرد المعني سيتعرض شخصياً للخطر. وبالمثل، فإن عدم وجود نمط ثابت من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان لا يعني أن شخصاً ما لا يمكن أن يتعرض لخطر التعذيب بسبب ظروفه الخاصة.

١٣-٤ وتشير اللجنة إلى تعليقها العام رقم ١ (١٩٩٦) بشأن تنفيذ المادة ٣ الذي جاء فيه أنه "يجب أن يقدر خطر التعذيب على أسس تتجاوز مجرد النظرية أو الشك. غير أنه لا يتحتم أن يكون هذا الخطر موافقاً لاختبار الدرجة العالية لاحتمال وقوعه، وإنما يجب أن يكون شخصياً وقائماً". وفي هذا الصدد، حددت اللجنة، في قرارات سابقة، أن خطر التعرض للتعذيب يجب أن يكون متوقعاً وحقيقياً وشخصياً^(٢٤).

١٣-٥ وتلاحظ اللجنة احتجاج المحامية بأن أصحاب الشكوى وغيرهم من الأفراد الذين أعيدوا إلى أوزبكستان بناء على طلبات التسليم تم احتجازهم بالحبس الانفرادي وتعرضوا بالتالي لخطر التعذيب وسوء المعاملة. وتلاحظ أيضاً ادعاء المحامية بأن التعذيب وسوء المعاملة لا يزالان يمارسان بانتظام في أوزبكستان وأن الأشخاص الذين يتهمون بالتطرف السديني ومحاولة الإطاحة بالنظام الدستوري مستهدفون بوجه خاص. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن الدولة الطرف رفضت طلبات أصحاب الشكوى المتعلقة باللجوء أو إعادة مركز اللاجئين الملغى إليهم^(٢٥) على أساس أنهم يمثلون خطراً على الدولة الطرف وقد يسببون ضرراً كبيراً لأمنها

(٢٤) التعليق العام رقم ١، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٤٤ (A/53/44) و 1.(Corr.)، المرفق التاسع، الفقرة ٦.

(٢٥) كان ١٢ من أصحاب الشكوى يتمتعون بمركز اللاجئين المشمولين بولاية المفوضية حتى آب/أغسطس ٢٠١٠.

وأمن بلدان أخرى. وتلاحظ اللجنة كذلك احتجاج المحامية بأن الإجراءات في الدولة الطرف التي أدت إلى تسليم أصحاب الشكوى كانت غير عادلة حيث لم يتم توفير مترجم شفوي لهم، كان اتصاهم بالمحامين محدود، ولم يتم تمكين المحامين من الاطلاع على الملفات. وتلاحظ اللجنة أيضاً تأكيد الدولة الطرف أن الإجراءات كانت تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وموظفين من مفوضية حقوق الإنسان في الدولة الطرف وأهم لم يتلقوا أية شكاوى وأن التمثيل القانوني والترجمة الشفوية كانا مكفولين. وفيما يتعلق بادعاء أصحاب الشكوى أنهم يتعرضون لخطر التعذيب في أوزبكستان، تلاحظ اللجنة احتجاج الدولة الطرف بأن أوزبكستان طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وأن أوزبكستان أصدرت ضمانات دبلوماسية لضمان عدم تعرض أصحاب الشكوى للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتلاحظ أيضاً أنه وفقاً للدولة الطرف، أكدت أوزبكستان أنه يجوز للمنظمات الدولية أو تراقب مرافق الاحتجاز، وتلاحظ اللجنة أن الحماية تنفي ذلك وتؤكد أن قواعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا تسمح بتقديم أي تقارير إلى سلطات الدولة الطرف وأن المنظمات المشار إليها لم تتمكن من الوصول إلى مرافق الاحتجاز. وتلاحظ اللجنة كذلك أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين كانت ضد تسليم أربعة من الشاكين الـ ٢٩ وأن الحماية لم تتمكن من معرفة موقف المفوضية بالنسبة للآخرين.

١٣-٦ فيما يتعلق بوجود نمط من الانتهاكات الجسيمة والفادحة والجماعية لحقوق الإنسان، تشير اللجنة إلى استنتاجاتها الختامية بشأن التقرير الدوري الثالث لأوزبكستان^(٢٦)، التي أعربت فيها عن قلقها إزاء الادعاءات المتعددة والمستمرة والمنظمة المتعلقة بالاستخدام الروتيني للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وموظفي التحقيق، وتعرض الأشخاص الذين التمسوا اللجوء في الخارج والذين أعيدوا إلى البلد للاحتجاز في أماكن غير معروفة ومن المحتمل أن يكونوا قد تعرضوا لانتهاكات لأحكام الاتفاقية.

١٣-٧ وتلاحظ اللجنة أن جميع أصحاب الشكوى الـ ٢٩ من المسلمين وأهم يمارسون شعائرهم طبقاً للتقارير خارج مؤسسات أوزبكستان الرسمية أو ينتمون إلى منظمات دينية متطرفة. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنهم تم تسليمهم بناء على طلب أوزبكستان لاتهمهم بارتكاب جرائم خطيرة، منها التطرف الديني ومحاولة الإطاحة بالنظام الدستوري، وعلى أساس تقييم الدولة الطرف بأنهم يشكلون خطراً على مواطنيها ومواطني بلدان أخرى. وتكرر اللجنة قلقها، الذي أعربت عنه في ملاحظاتها الختامية، إزاء الإعادة القسرية للمتمسكي اللجوء من أوزبكستان بدعوى الأمن الإقليمي، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، دون معرفة أحوال

الأشخاص الذين أُعيدوا وطريقة معاملتهم وأماكن وجودهم^(٢٧). وتلاحظ اللجنة أيضاً أن مبدأ عدم الرد المنصوص عليه في المادة ٣ من الاتفاقية هو مبدأ مطلق وأن مبدأ مكافحة الإرهاب لا يعفي الدولة الطرف من الامتثال لالتزامها بالامتناع عن طرد أو إعادة (رد) الفرد إلى دولة أخرى عند وجود أسباب جدية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيخضع فيها لخطر التعذيب^(٢٨). وفي هذا السياق، تلاحظ اللجنة أيضاً أن مبدأ عدم الترحيل المنصوص عليه في المادة ٣ من الاتفاقية مطلق حتى بعد التقييم. بموجب اتفاقية وضع اللاجئين لعام ١٩٥١، لاستثناء اللاجئين بموجب المادة ١(واو)(ج).

١٣-٨ وفي الحالة قيد البحث، تخلص اللجنة من استنتاجاتها الختامية السابقة ومن المعلومات المعروضة عليها أن هناك أدلة كافية على وجود نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة والواضحة أو الجماعية لحقوق الإنسان في أوزبكستان وعلى احتمال التعرض جدياً لخطر التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة فيها، لا سيما للأشخاص الذين يمارسون شعائر أديانهم دون اتباع الطرق الرسمية. وأخذت اللجنة في الاعتبار أيضاً ادعاءات أصحاب الشكوى بأنهم تعرضوا للاضطهاد الديني، وأحياناً للاحتجاز والتعذيب، قبل فرارهم إلى كازاخستان.

١٣-٩ وتشير اللجنة إلى أنه وفقاً للتعليق العام رقم ١ بشأن تنفيذ المادة ٣ من الاتفاقية، ينبغي أن تعطي اللجنة وزناً كبيراً للحثيات الوقائية التي توفرها أجهزة الدولة الطرف المعنية، ولكنها لا تتقيد بهذه الحثيات، ولها الحق، وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٢٢ من الاتفاقية، في التقدير الحر للوقائع بناء على مجمل الملابسات في كل قضية^(٢٩). وفي الحالة قيد البحث، تلاحظ اللجنة أن الدولة الطرف لم تقدم أدلة سواء كتابية أو شفوية للرد على ادعاءات أصحاب الشكوى بعدم توفير متطلبات المحاكمة العادلة لهم (مثل وقت كاف لإعداد الدفاع، وإمكانية الوصول إلى المحامين والترجمة الشفوية)، وعدم تقييم خطر التعرض شخصياً للتعذيب لكل صاحب من أصحاب الشكوى عند عودته إلى أوزبكستان. وتلاحظ اللجنة أنه بينما أشارت محكمة أول درجة إلى التشريعات المحلية واتفاقية عام ١٩٥١ بشأن وضع اللاجئين (عرضت بعض الأحكام على اللجنة) فإنها لم تقم بتقييم شخصي للمخاطر وفقاً للمادة ٣ من الاتفاقية أو مبدأ عدم الرد في التشريع الداخلي. كذلك، لم تحترم الدولة الطرف التدابير المؤقتة التي طلبتها اللجنة. ولم تبحث الدولة الطرف أيضاً الحجج التي قدمها أصحاب الشكوى

(٢٧) CAT/C/KAZ/CO/2، الفقرة ١٥.

(٢٨) انظر البلاغ رقم ١٩٩٦/٣٩، بايز ضد السويد، القرار المعتمد في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، والبلاغ رقم ١٩٩٨/١١٠، نونيز تشيبانا ضد فنزويلا، الآراء المعتمدة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الفقرة ٥-٦؛ والبلاغ رقم ٢٠٠٦/٢٩٧، سينغ سوغبي ضد كندا، الآراء المعتمدة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

(٢٩) التعليق العام رقم ١ (انظر الحاشية ٢٤ أعلاه)، وفي جملة أمور، البلاغ رقم ٢٠٠٨/٣٥٦، ن. س. ضد سويسرا، القرار المعتمد في ٦ أيار/مايو ٢٠١٠.

بشأن عدم توفير محاكمة عادلة لهم واحتمال تعرضهم للتعذيب عند العودة إلى أوزبكستان. وتخلص الدولة إلى أن الدولة الطرف لم تبحث طبقاً للأصول الواجبة ادعاءات أصحاب الشكاوى بأنهم سيتعرضون لخطر متوقع وحقيقي وشخصي للتعذيب عند عودتهم إلى أوزبكستان. وفي سياق الحالة قيد البحث، ومع مراعاة المذكرات الكتابية والشفوية المقدمة من الطرفين، تخلص اللجنة إلى أن أصحاب الشكاوى، الذين اهتموا جميعاً بالتطرف الديني أو بالعضوية في منظمات متطرفة أو إرهابية في أوزبكستان والذين قامت الدولة الطرف بتسليمهم بناء على هذه الاتهامات، أقاموا الدليل على تعرضهم المتوقع والحقيقي والشخصي لخطر التعرض للتعذيب لدى عودتهم إلى أوزبكستان. وعليه، تخلص اللجنة في ظروف الحالة قيد البحث إلى أن قيام الدولة الطرف بتسليم أصحاب الشكاوى إلى أوزبكستان يشكل خرقاً للمادة ٣ من الاتفاقية.

١٣-١٠ كذلك، أشارت الدولة الطرف إلى حصولها على ضمانات دبلوماسية كافية للحماية من هذا الخطر الواضح. بيد أن اللجنة تذكر بأنه لا يجوز الاحتجاج بالضمانات الدبلوماسية للامتناع عن تطبيق مبدأ عدم الرد. وتلاحظ اللجنة أن الدولة الطرف لم تقدم أي تفاصيل محددة لقيامها بأي شكل من أشكال الرصد أو لاتخاذها خطوات لضمان أن هذا الرصد موضوعي ومحيد ويستحق الثقة الكافية.

١٤- وتقرر لجنة مناهضة التعذيب، عملاً بالفقرة ٧ من المادة ٢٢ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أن الوقائع المعروضة عليها تمثل انتهاكاً من الدولة الطرف للمادتين ٣ و ٢٢ من الاتفاقية.

١٥- وتحت اللجنة الدولة الطرف، وفقاً للفقرة ٥ من المادة ١١٨ من نظامها الداخلي، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتقديم الجبر لأصحاب الشكاوى، بما في ذلك لإعادتهم إلى كازاخستان ودفع تعويض مناسب لهم. وترغب اللجنة في أن يتم إبلاغها، في غضون ٩٠ يوماً، بالخطوات التي اتخذتها الدولة الطرف استجابة لهذه الآراء.

[اعتُمد بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية، علماً بأن النص الإنكليزي هو النص الأصلي. وسيصدر لاحقاً باللغات الروسية والصينية والعربية كجزء من تقرير اللجنة السنوي إلى الجمعية العامة.]